AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/728
S/1996/1040
13 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٤٣ من جدول الأعمال
الحالة في بوروندي

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهتان من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم نصا صادرا عن الحكومة البوروندية يتضمن تلخيصا للمواقف المناهضة صراحة للحصار الاقتصادي المفروض على بوروندي، والتي تم اعتمادها وإضفاء الصفة الرسمية عليها في تصريحات قداسة البابا جان - بول الثاني في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، واجتماع القمة العالمي المعني بالأغذية المعقود في روما في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، واجتماع القمة لرؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا المعقود في برازافيل يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، واجتماع القمة التاسع عشر لرؤساء دول فرنسا وأفريقيا المعقود في واغادوغو في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وأكون ممتنا جدا لو عملتم على تعميم هذا النص بوصفه وثيقة للجمعية العامة ولمجلس الأمن.

(توقيع) نسانزي تيرانس
السفير، الممثل الدائم

131296 131296 96-36336

مرفق

رسالتـــان متطابقتان مؤرختان ١٠ كانـــون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهتـان من وزيـر العـلاقات الخارجيـة والتعاون لبوروندي إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أبلغكم بأن اجتماع القمة لرؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في برازافيل يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ قد نظر، في جملة أمور، في الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، وبالخصوص في الحالة السائدة في بوروندي.

وفي نهاية اجتماع القمة، اتخذ رؤساء الدول والحكومات الموقف التالي بشأن بوروندي:

"نلاحظ الجهود التي تبذلها بوروندي ورواندا من أجل استقبال اللاجئين وإعادة توطينهم في كنف الأمن والكرامة. ونُشجع هذين البلدين على مواصلة هذه الجهود.

ونلاحظ الترتيبات التي اتخذتها الحكومة البوروندية، بالفعل، صوب استئناف العملية الديمقراطية في البلد، ونحيط علما بالتزامها بتعجيل إقامة المؤسسات الديمقراطية في آجال معقولة، من خلال التركيز على الحوار مع كل الأطراف السياسية في البلد ومع جميع مكونات المجتمع البوروندي.

ولذلك فإننا ندعو الدول الأطراف في اتفاقات أروشا إلى رفع الحظر الذي يتضرر به أساسا الشعب البوروندي وبوجه خاص الطبقات الاجتماعية الأكثر ضعفا.

ونحن نُشجع بالتالي جميع الأطراف في النزاع البوروندي على الاستعانة بالوساطة التي تختارها والتي تكفل ضمانات الحياد الفعلية، من أجل تحقيق تقدم عملية السلم لصالح الشعب البوروندي.

إن مكتب لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا سيدعم ذلك".

أما اجتماع القمة التاسع عشر لرؤساء دول فرنسا وأفريقيا، الذي انعقد بدوره في واغادوغو في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فهو، بعد أن أكد من جديد دعمه بالخصوص "لاستخدام الهياكل دون الإقليمية التي تشمل ولاياتها تحسين عملية منع حدوث الأزمات، وتحسين التنسيق تحت رعاية

الأمم المتحدة"، قد أيد كما يلي الآراء التي أعرب عنها اجتماع برازافيل المؤسسي فيما يتعلق بالحالة في بوروندي:

"أحاط رؤساء الدول والحكومات والبعثات علما بإعلان اجتماع القمة لرؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في برازافيل، الكونغو".

ومن جهة أخرى، فإن إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي الصادر عقب الاجتماع العالمي المعني بالأغذية المعقود في روما في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، يؤكد بالإشارة إلى الحصار المفروض على بوروندي، ما يلي:

"لا يجب أن تُستخدم الأغذية كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي. ونحن نؤكد من جديد أهمية التعاون والتضامن الدوليين، وكذلك ضرورة الامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية تتنافى مع القانون الدولي وكذلك مع ميثاق الأمم المتحدة، وتُعرض الأمن الغذائي للخطر".

وفي نفس السياق، فإن قداسة البابا جان - بول الثاني، كان قد صرح في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أثناء الاجتماع العام في الفاتيكان، مشيرا إلى معاناة السكان البوروندیين المتفاقمة من جراء الجزاءات: "... إني آمل أن يتم تخفيف هذه الجزاءات، لأن السكان المدنيين هم الذين يقعون أساسا تحت وطأتها". وامتدادا لهذا النداء، وجه المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة هذا التحذير في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦: "لو بقيت بوروندي معزولة، ولو استمر السكان في العيش في حالة عوز مطلق فإن المتطرفين من جميع الأصناف يمكن أن يستغلوا هذه الحالة لنشر الفوضى في البلد".

تُعرب حكومة بورورندي عن ارتياحها لكون البابا، فضلا عن هذا العدد من رؤساء الدول والحكومات، قد أدركوا حقيقة أبعاد الحالة المأساوية التي لا تُطاق الناتجة عن الحصار غير القانوني والجائر واللاأخلاقي الذي فرضه مؤتمر أروشا على الشعب البوروندي منذ شهر تموز/يوليه ١٩٩٦، ولكونهم شعروا بالمسؤولية إزاء هذه الحال اهتموا بها، وأدركوا بوضوح نتائجها العملية.

وبالفعل، لم تنفك بوروندي تؤكد أن الحصار ليس أداة لتحقيق السلم. إنه، بالعكس، عقبة تعوق الجهود الرامية إلى تقديم الغوث والمساعدة لمنكوبي ثلاث سنوات من الحرب، وإلى حماية وتنظيم السكان، دون اعتبار لعرقهم، ضد أعمال العنف القاتلة، وإلى إحلال السلم وإعادة إحلال الديمقراطية من خلال عملية حوار ومناقشة قد تم بالفعل تحديد مراحلها الكبرى، وإلى إعادة تأهيل العدالة، وذلك بالخصوص عن طريق محاكمة المسؤولين عن اغتيال الرئيس نداداي وأعمال الإبادة الجماعية المرتكبة ضد الأقلية التوتسية (انظر التقرير S/1996/682 والرسالة S/1996/910).

ولم تنفك بوروندي، فضلا عن ذلك، تطلب من المجتمع الدولي - الذي يتلاعب أحد أعضائه، وهو أحد البلدان المجاورة، باللاجئين البوروندیين لفائدة الأصولية الإثنية، ويعمل كقاعدة خلفية لمنظمات إرهابية - أن يُدعم جهود البوروندیين، دون التغاضي عن مسؤوليتهم، وأن يستجيب للتوقعات التي تكون حقا توقعاتهم.

إن حكومة بوروندي، والحال تلك، تطلب بإلحاح من هيئات الأمم المتحدة المختصة، في ضوء كل ما سبق، أن تتخذ على أساس الاستعجال كل التدابير اللازمة لكي تحول إلى أفعال القرارات المتعلقة ببوروندي الصادرة عن اجتماع القمة لمجلس الأمم المتحدة الاستشاري الدائم المعني بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) د. لوك روكينغاما
وزير العلاقات الخارجية والتعاون

- - - - -